مما أُخذ على بعض شرّاح لمع ابن جني

خالد لفتة داخل
طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة كاشان، كاشان، إيران
lfdsave@gmail.com
د. أمير حسين رسول نيا
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة كاشان، كاشان، إيران
rasoulnia@kashanu.ac.ir
د. احسان اسماعيلي طاهري
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة كاشان، كاشان، إيران
asmaylytahryahsan@gmail.com

What was taken from some of the commentators of Ibn Jinni's Lama'

Khaled gestured inside
PhD Student , Department of Arabic Language , University of Kashan , Kashan , Iran
Dr. Amir Hossein Rasoulnia
Associate Professor , Department of Arabic Language , University of Kashan , Kashan , Iran
Dr. Ehsan Esmaili Taheri
Associate Professor , Department of Arabic Language , University of Kashan , Kashan , Iran

الملخص:

يُعد كتاب (اللمع) لابن جني من ابرز المتون في علم النحو العربي واللسانيات، ابن جني (ت٣٩٢هـ) واحداً من اعظم علماء اللغة والنحاة العرب، يركز (اللمع) على دراسة القواعد النحوية والصرفية والدلالية للغة العربية، ويتضمن تحليلات نحوية مفصلة وامثلة متعددة من الادب العربي، يتناول هذا البحث المآخذ التي سُجلت على بعض شراح اللمع حيث كان المبحث الأول متضمناً المآخذ على الشريف الزيدي الكوفي (ت٥٣٩هـ) في شرحه (البيان في شرح اللمع) وتعريف بالمؤلف والكتاب. اما المبحث الثاني فقد تناول المآخذ على جامع العلوم الاصفهاني (ت٥٤٣هـ) في شرحه (شرح اللمع في النحو) وقد تضمن المبحث الثالث المآخذ ابن الدّهان (ت٥٦٩هـ) في شرحه (الغُرّة في شرح اللمع)، اما المبحث الرابع فقط تناولت فيه المآخذ على ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) في شرحه (توجيه اللمع) ثم الخاتمة فالمصادر والمراجع.

اما عن المآخذ فهي يسيرة ولا تغض من شأن هذا العلم هو وكتبه الكبيرة، وهذه الأمثلة تشعر بقيمته العلمية، التي تؤهله لان يكون مرجعاً مفيداً لطلاب العلم، ومجالاً خصباً للدراسات والبحوث العلمية.

الكلمات المفتاحية: إبن جني، شرح اللمع، النحو، الشريف الزيدي، علم النحو العربي، اللسانيات.

Abstract:-

The book (Al-Luma) by Ibn Jinni is one of the most prominent texts in the science of Arabic grammar and linguistics. Ibn Jinni (d. 392 AH) is one of the greatest Arab linguists and grammarians. (Al-Luma) focuses on studying the grammatical, morphological and semantic rules of the Arabic language, and includes detailed grammatical analyses and multiple examples from Arabic literature. This research deals with the objections recorded against some of the commentators of Al-Luma, as the first section included the objections against Al-Sharif Al-Zaidi Al-Kufi (d. 539 AH) in his commentary (Al-Bayan fi Sharh Al-Luma) and an introduction to the author and the book. The second section dealt with the objections of Jami' al-Ulum al-Isfahani (d. 543 AH) in his commentary (Sharh al-Luma' fi al-Nahw). The third section included the objections of Ibn al-Dahhan (d. 569 AH) in his commentary (al-Ghurrah fi Sharh al-Luma'). The fourth section only dealt with the objections of Ibn al-Khabbaz (d. 639 AH) in his commentary (Tawjih al-Luma'), then the conclusion, sources and references. As for the objections, they are simple and do not detract from the importance of this science and its great books. These examples indicate its scientific value, which qualifies it to be a useful reference for students of knowledge, and a fertile field for scientific studies and research.

Key words: Ibn Jinni , Sharh al-Luma', grammar, al-Sharif al-Zaidi, Arabic grammar, linguistics.

المقدمة:

حظي كتاب اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢هـ) بانتشار واسع لما تميز به عن سهولة العبارة واتباع المنهج التعليمي في ترتيب الأبواب، وتهذيب القواعد، واختيار الشواهد، والاحاطة في ايراد الأمثلة، والعناية بالمصطلح النحوي، ومن اجل هذه المكانة التي احتلها كتاب (اللمع) في الدرس النحوي، فقد عُني علماء النحو بشرحه كُلٌّ بحسب ما اوتي من حكمة هذا العلم، فجاءت شروحهم مختلفة في البسط والايجاز والعُمق إلى غير ذلك من الفوارق، حتى بلغت عشرين شرحاً دقيقاً.

والبحث - بعد هذه المقدمة - قسم على أربعة مباحث عرضنا في المبحث الأول: المآخذ على الشريف الزيدي الكوفي (ت٥٣٩هـ) في شرحه (البيان في شرح اللمع) والتعريف بالمؤلف والكتاب، وفي المبحث الثاني: المآخذ على جامع العلوم الاصفهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ) في شرحه (شرح اللمع في النحو) والتعريف بالمؤلف والكتاب، وفي المبحث الثالث: المآخذ على ابن الدّهان (٥٦٩هـ) في شرحه (الغُرّة في شرح اللمع) والتعريف بالمؤلف والكتاب، وتضمن المبحث الرابع: المآخذ على ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) في شرحه (توجيه اللمع) والتعريف بالمؤلف والكتاب، ثم ختمنا البحث بأهم ما توصلنا اليه من نتائج، فثبت بالمراجع والمصادر التي استقينا منها وافدنا مما فيها.

المبحث الأول

المآخذ على الشريف الزيدي الكوفي (ت٥٣٩ هـ) في شرحه (البيان في شرح اللمع)

أولاً - التعريف بالمؤلف والكتاب:

١- المؤلف:

- اسمه ونسبه: هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد[١]، ولد بالكوفة سنة اثنتين وأربعين واربعمائة للهجرة[٢]، أشار صاحب تاريخ دمشق إلى ذلك بقوله: (سألت أبا البركات الزيدي عن مولده فقال: في سنة اثنتين وأربعين واربعمائة بالكوفة[٣].
- وفاته: توفي الشريف عمر (رحمه الله) بالكوفة، في النصف من شعبان[٤]، وذكر ابن الجوزي ان وفاته يوم الجمعة السابع من شعبان[٥]، سنة تسع وثلاثين

وخمسمائة[٦]، وصلى عليه نحو الثلاثين الفاً[٧]، ودُفن يوم السبت في المقبرة المُسبّلة التي للعلويين[٨].

٢- الكتاب:

هو كتاب مختصر في النحو ألفه ابن جني (ت٣٩٢ه) يكون منسقاً يدرسه طلاب هذا العلم على اشياخهم، وجعله في ستة وستين باباً، منها واحد وستون باباً في النحو، وخمسة أبواب في الصرف وهي: باب جمع التكسير، وباب النّسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الامالة. وبذلك يسير على نهج متقدمي النحاة في جمعهم بين النحو والصرف، وفي ترتيبه لأبواب الكتاب يسير ايضاً على نهج المتقدمين في ترتيبهم لابواب النحو، وهو في مختصره يكتفي بذكر القاعدة، ويسوق لها شواهد من القرآن الكريم والشعر وقد يكتفي بالامثلة النثرية ولا يذكر العلل النحوية ولا خلافات النحاة في المسألة الواحدة. وفي هذا الاطار يأتي الشرح الذي بين أيدينا حيث سار الشريف الزيدي في عرضه لابواب شرحه على نهج ابن جني في عرضه لابواب النحو على خلف يسير فيما بينهم، إلى ان جاء ابن مالك فغيره في ترتيبه لابواب الالفية، وعلى ترتيب ابن مالك سار معظم متأخري النحاة، وفي شرحه لابواب اللمع يعرض فقرة من المتن ثم يأخذ بشرحها.

اهتم محقق الكتاب اولاً بالحديث عن حياة الشارح اسمه ومولده واسرته ورحلته العلمية وخلقه وشيوخه وتلاميذه ووفاته، وجعل عنوان الفصل الثاني، نظرة في الكتاب، تحدث فيه عن لمع ابن جني ومنهج الشريف الزيدي في شرحه، ومصادر الكتاب، وشواهده ثم ختمه بذكر الأسباب التي رأى انها كانت علة لعزوف النحاة عن ذكر الشريف وشرحه في كتبهم، وخصص الفصل الثالث لتوثيق الكتاب ووصف نسخه وأبان في اخره عن الشيخ الذي سار عليه في التحقيق، اما القسم الثاني فافرده لتحقيق الكتاب.

ثانياً - المآخذ على الشريف الزيدي في شرحه "البيان في شرح اللمع":

يمتاز كتاب "البيان في شرح اللمع" بسمات جَمّة، لكنه لا يخلو من بعض مواطن الخلل، وان يكون عرضة للسهو والهفوات، فلا كتاب كاملاً الا كتاب الله - عز وجل - وحده.

● مآخذ على شواهد القرآن الكريم: يؤخذ على الشريف الزيدي استشهاده في الاية الكريمة ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، أي: عامهين[٩]، على رفع المضارع في جواب الامر من سورة الأعراف، وهذا ماخذ من الشريف، لان صواب الاية قال تعالى: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٠]، وفي هذه الاية لا شاهد فيها.

وقد وردت في سورة الانعام الاية الكريم قال تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١١]، وهذه الاية ايضاً لا شاهد فيها.

وقد ذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة ان أبا عمرو وعاصم قرأ (وَيَذَرُهُم) بالياء مع الرفع، وقرأ حمزة والكسائي (وَيَذِرُهُم) بالياء مع الجزم، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (وَنَذَرُهُم) بالنون والرفع[١٢].

واجاز سيبويه قراءتي الجزم والرفع فقال: (وقد بلغنا ان بعض القراء قرأ، قال تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وذلك لانه حمل الفعل على موضع الكلام، لان هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لان اصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)[١٣].

واما الشريف الزيدي فقد يكون قصد الاية الكريمة قال تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[١٤]، لتكون شاهداً على رفع المضارع في جواب الامر، ويعتقد ان هذا الخطأ لم يكن مقصوداً لان الانسان عندما يملي ما يوجد في مخزونه الفكري من محفوظات قد ينقله ذهنه إلى بشيء اخر يشابهه دون قصد.

وقد نسب الشريف الزيدي الاية الكريمة ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[١٥]، إلى ابي عمرو بن العلاء[١٦]، الا انه لم يكن معروفاً عند القراء قراءة هذه الاية باثبات الياء عن ابي عمرو، وانما نسب ذلك إلى رويس، فقد قال صاحب الاتحاف: (واختلف عن رويس في "يا عباد"، فجمهور العراقيين على اثباتها عنه كذلك، والاخرون على الحذف وهو القياس فانه قاعدة الاسم المنادى) [١٧].

● مآخذ في الشواهد الشعرية: نسب أبو الفتح في لمعه بيتاً للشاعر امية وهو:

بـالوارث الباعـث الامـواتُ قـد ضَـمنْتَ إيـاهم الأرضُ فـي دهـر الدهارير[١٨]

لم يشر الشريف إلى ان هذا البيت ليس لأمية بن ابي الصّلت وانما اتبع الشريف صاحب (اللمع) في ذلك، وقد نسب النحاة البيت إلى الفرزدق، كما وانه سكت على نسبة ابي الفتح إلى العجاج في: يا حكم الوراث عن عبد الملك[١٩]. وهذا الرجز لرؤية ولي للعجاج.

وقد يعود السبب في ذلك ان الشريف لا يُركز على قائل الابيات ولا يعنيه هذا بقدر ما بعينه المفهوم النحوي وايصال المعلومة.

ويؤخذ على الشريف انه لفق في شرحه البيت الشعري:

فأمـا الصـدور لا صـدور لجعفـر ولكـن سـيراً فـي عـروض المواكـب[٢٠]

وهو من بيتين ليسا من قصيدة واحدة، وليس رويهما واحداً، ولكنهما اتفقا في الوزن وموضع الاستشهاد وهما:

الأول: بيت لم يُعرف قائله:

فأمـا الصـدور لا صـدور لجعفـر ولكـن إعجـازاً شـديداً ضـريرها[٢١]

الثاني: بيت للحارث بن خالد المخزومي [٢٢]:

فأمـا القتـال لا قتـال لـديكم ولكـن سـيراً في عـروض المواكـب

وكان الشريف عن ذكر الشاهد لا يذكر في الغالب اسم القائل[٢٣].

- مآخذ في الاقوال النحوية: يؤخذ على الشريف انه قسم حروف الجر، فقال: (وهذه الحروف تنقسم قسمين: احدهما: حروف تنفرد بالحرفية، ولا تكون غير حروف)[٢٤].

وحين تحدث عن أنواع الحروف الناصبة للافعال المضارعة فقال: (اعلم ان هذه الحروف الناصبة للافعال المضارعة على ضربين: منها ما يظهر ولا يجوز اضماره وهو (كنْ، وإذا)[٢٥]. فقد ذكر الضرب الأول ولم يذكر الضرب الثاني، وهو ما يظهر وما يضمر مثل (أن، وكي).

ومن المآخذ قول الشريف ان بين الخليل ويونس خلافاً في (لولاك، ولولاي) والصحيح انه ليس بينهما خلاف، بل مذهبهما في المسألة هو مذهب سيبويه فقال الشريف: (وقولهم: لولاك ولولاي، فبين يونس والخليل خلاف منهما يطول شرحه وهي لغة قليلة) [٢٦]، وقال سيبويه: (هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا اظهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي، إذا اضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الاضمار على القياس لقتُ لولا انت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧]، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً والدليل على ذلك ان الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، فمذهب سيبويه ان المضمر بعد (لولا) مثل الكاف في لولاك والياء في لولاي في موضع جر، وهو مذهب يونس والخليل، فلا خلاف بينهما في هذه المسألة.

وما قاله أيضا من الأسماء الثلاثية الساكنة الوسط (وكان الاخفش لا يجيز صرفها بحال) [٢٨]، والصواب ان الاخفش حكى في جواز الصرف وتركه، وهو مذهب سيبويه واما الذي لا يجيز صرفها هو الزجاج [٢٩].

وقال عن (ما) الحرفية الموصولة: (فاما (ما) فان صلتها بالفعل والفاعل، وتكون الحال، ولما انت فيه، وتكون صلتها في موضع رفع ونصب وجر نحو قولك، اعجبني ما صنعت، وهو ماض) [٣٠].

وقوله وتكون للحال ولما انت فيه هنا خطأ، ومحله (ما) النافية، قال سيبويه (واما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل) [٣١].

وفي حديثه عن (ليس) قال: (فاما دخول الضمير عليها واتصاله بها على حد اتصاله بالفعل فليس مما يدل على كونه فعلاً لان اسم ليس لا بدله من مسند يسند اليه اما مظهر أو مضمر [٣٢].

وقال في باب (نعم وبئس): (ومنهم من يقول: (نعِم) فيكسر النون لموضع حرف الحلق، لان حرف الحلق إذا وقع عيناً وكان مكسوراً، أو مفتوحاً في (فَعِل) كسر ما قبله في الأسماء والافعال، ولهذا قالوا في (فُخِذ): (فِخِذٌ)) [٣٣].

ونخلص إلى ان الكمال لله تعالى وحده، والشريف الزيدي انسان يتعرض للخطايا

والنسيان، وان كنت أرى ان هذه النقاط لا تعد مآخذ عليه، فالمطلع على كتابه الضخم يُثمن له جُهده وعمله الطيب فيه، كما ان مزايا الكتاب وحسناته تفوق هذه المآخذ اليسيرة.

المبحث الثاني

المآخذ على جامع العلوم الاصفهاني (ت٥٤٣ هـ) في شرحه (شرح اللمع في النحو)

أولاً - التعريف بالمؤلف والكتاب:

١- المؤلف:

- اسمه ونسبه: هو أبو الحسن على بن الحسين بن على (الاصبهاني) النحوي، الضرير يُكن بأبي الحسن، وله القاب عدة منها: الباقولي وجامع العلوم وعماد المفسرين، ونور الدين[٣٤]. اما نعته بالباقولي فقد ذكره ممن ترجموا له دون بيان سببه فهل ذلك عائد إلى مكان اقامته[٣٥]، ام إلى صنعة البواقيل[٣٦]، التي عُرفت بها اسرته.
- مولده: لم يرد ذكر ولادته في كتب من ترجموا له فغاب عَنّا، وليس بعد هذا الا الظن والتخمين، ورجح الدالي ان يكون مولده في العقد السادس من القرن الخامس للهجرة[٣٧].
- وفاته: توفي جامع العلوم سنة ثلاث وأربعين وخمسمئة (٥٤٣ هـ)[٣٨].

٢- الكتاب:

كتب جامع العلوم الباقولي صاحب العقل الفذ والبصيرة النافذة، فأجاد في التعبير وأفاد بأسلوب يسير وألَمّ باصول هذا العلم ودقائقه، فهو كتاب متوسط الحجم عظيم النفع، كثير العلل، فلا يترك مسألة الا وقد عللها بتعليل جيد، فقد يذكر اكثر من علة لموضع واحد، واحياناً يسترسل في إيجاد الافتراضات المحتملة التي يمكن ان يعترض بها على علته فيُفنّدها جميعاً ليطمئن القارئ ويثبت له صحة علته، فهو يشمل جميع أبواب النحو، الا التنازع ذكره عرضاً في باب الاستثناء، وابرزها يتصف به الكتاب هو الوضوح في عبارته والكثرة في علله.

ثانياً - المآخذ على جامع العلوم من شرحه (شرح اللمع في النحو):

المآخذ التي وقع فيها جامع العلوم منها علمية وأخرى منهجية، ومن اهم المآخذ التي

تُسجل عليه:

١- مع ابي عمر الجرمي:

ذهب أبو عمر الجرمي إلى ان (المفعول له) لا يكون الا نكرة[٣٩]. فرد جامع العلوم بانه يكون نكرة ومعرفة. واحتج على ابي عمر ونقض قوله بالشواهد الاتية:

- قال الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٤٠]، ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ معرفة لاضافته.
- قال حاتم الطائي:

واغفر عوراء الكريم، إدخارَهُ واعرض عن شتم اللئيم تكرَّما

فـ(إدخاره) مفعول له، وهو معرفة لاضافته.

- ثم ان الباقولي لم يكتف بذلك، بل اشكل على نفسه في ان يكون المصدر مضافاً اضافة غير محضة، فهو مضاف، ولكن في تقدير الانفصال، كما هو في اسم الفاعل العامل، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[٤١] فـ (مُمطِرُ) مضاف ولكنه ليس بمعرفة لان اضافته في تقدير الانفصال، والتقدير هذا عارض ممطر إيانا، فـ (نا) مفعول به لـ (مُمطِرُ).

ودفع الباقولي هذا الإشكال، بان هذا اسم الفاعل جائز، لان اسم الفاعل، دالاً على الحال والاستقبال، مُجاز للفعل المضارع في حركاته وسكناته، نحو: ضارب ويضرب ومنطلق وينطلق[٤٢]، فاضافته تكون في تقدير الانفصال.

واما المصدر فلا يجوز ذلك فيه، وإن كان يعمل بالشبهة الفعلية، لانه غير مجار للفعل، لا في حركاته، ولا في سكناته فـ (ادخار) غير مجارٍ لـ (يذخر).

- وراح الباقولي يزيد من ادلته على مجئ المصدر معرفة، فأورد شاهداً آخر تعرف فيه المصدر بالالف واللام، لا الاضافة، إذ قال: (ثم هذا الكلام)[٤٣]، لا يصح من ابي عمر.

وقد قال قريط بن أنيف العنبري:

فليـــت لي بهـــم قومـــاً إذا ركبـــوا شـــدوا الاغـــارة فرســـانا، وركبانـــا

فـ (الاغارة) مفعول له، وهو معرفة، وليس مفعولاً به، لان (شدّوا) فعل لازم، بدليل قول الآخر:

وانـــدر ان لقيـــت بـــان أشـــدا .....[٤٤]

٢- مع ابي اسحاق الزجاج:

ذهب ابو اسحاق الزجاج إلى ان (مُفْعَلاً) و(مَفعَلاً) نحو: (مُغَارٍ) و(مثوى) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات.

غير ان الزجاج قال في قول تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾[٤٥]، قال: ان (خَٰلِدِينَ) منصوب على الحال والعامل فيه (مَثْوَىٰ)، بعد ان ذكر ان (مَثْوَىٰ) هو المكان[٤٦].

تتبع الباقولي ذلك في (شرح اللمع) وابطله بقوله:

- ان الزجاج قد ناقض نفسه، لانه قال: (ان (مُفعلاً) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات) [٤٧].
- ان (خَٰلِدِينَ) حال من المضاف اليه، وهو الكاف والميم في (مَثْوَىٰكُمْ) فهو كقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[٤٨].
- ان العامل في الحال معنى الإضافة، وامتزاج بعض الكلام ببعض، فـ (مُصبِحِينَ) حال من (هَٰؤُلَاءِ).
- أو يكون (خَٰلِدِينَ) حالاً من المصدر دون المكان، والتقدير: قال النار ذات ثوائكم خالدين فيها.

وبعد هذا الرد المبني على المسلمات في هذا الفن، عند الزجاج وغيره، قال الباقولي واثقاً مما قال: (وإذا تتبعت فليكُن هكذا) [٤٩].

٣- مع أبي علي الفارسي:

ذهب ابو على الفارسي إلى ان (عَلِيَهُم) بإسكان الياء من قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾[٥٠]، مبتدأ و(ثِيَابُ سُندُسٍ) خبره[٥١]. وصح ان يكون مبتدأ، وهو مفرد، وخبره جماعة، لان اسم الفاعل في موضع الجماعة.

ذهب الباقولي إلى ان (عَلِيَهُم) وصف لـ ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ ويرتفع (ثِيَابُ سُندُسٍ) خبره، كما قاله ابو على الفارسي في الحجة، لكونه جارياً وصفاً على (وِلدَان) وان قال هو[٥٢] كقوله: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ لم يصح ذلك[٥٣].

وذهب ايضاً إلى ان (عَلِيَهُم) بالنصب حال من ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ أو من (الهاء والميم) في (عَلِيَهُم). اقول ان الباقولي لم تيأمل في سياق هذه الاية، وما اكتنفها من الأي، فوقع في اوهام شتي وجلاء ذلك:

- ان (عَلِيَهُم) بالنصب حال، ولكن ليس من (عَلِيَهُم) في: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ وانما من الضمير العائد إلى المؤمنين الذين وصف الله نعمته عليهم في الآيات السابقة.
- ان (عَلِيَهُم) بإسكان الياء لا يقع وصفاً لـ ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ كما قال به الباقولي، بل هو ظرف بمعنى (فوق)، ولذا بطل قوله: (وهو لا يتعرّف بالاضافة)[٥٤] إذ عنده هو اسم فاعل معتمد على تقدير الانفصال.
- ان مجيء اسم الفاعل المفرد بمعنى الجماعة، قد ورد في افصح الكلام قال الله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾[٥٥] وقال: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٥٦] فجاء (سامرٍ) بمعنى (سُمرٍ)[٥٧]، و(دَابِرُ) بمعنى (جميعٍ)[٥٨].

وجاء في الشعر:

الا ان جـــيراني العشـــية رائـــح دعتـــهمُ دواعٍ مـــن هـــوى ومنـــادحُ[٥٩]

وقال ذو الرمة:

وكم عرستُ بعد السُّرى من مُعرَسٍ ... به من عزيف الجن اصوات سامر

فجاه (سامر) بمعنى (الجمع) فاذا ثبت ذلك فقد بطل قول الباقولي: (ولو كان (ثِيَابُ سُندُسٍ) مبتدأ، و(عَلِيَهُم) خبره، لم يجز، لان (عَلِيَهُم) مفرد، فلا يكون خبراً للجمع).

- ان (عَلِيَهُم) بالاسكان لا يقع وصفاً لـ ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ لان (الولدان المخلدين) هم من جملة ما أخدم الله به المؤمنين، فهم من نعم الله على المؤمنين، فبقي ان يكون ظرفاً بمعنى (فوق) و(الهاء) فيه تعود على المؤمنين المذكورين في الايات قبل.
- وعندما يكون (عَلِيَهُم) بالاسكان (ظرفاً) فيكون اعرابه عند ذاك خبراً مقدماً (ثِيَابُ سُندُسٍ) مبتدأ مؤخراً، والتقدير ويطوف عليهم ولدان مخلدون فوقهم ثياب سندسٍ.
- أول الباقولي (عَلِيَهُم) بالاسكان بـ (يعلوهم)، فبقي على سهوه في ارادة الصفة و(يعلوهم) عندي يبقى حالاً، صاحبه الابرار المثابرون اللذين سبق مدحهم والثناء عليهم هذه الآية، واستمر بعدها دون الولدان المخلدين.

اغفال نسبة الاقوال في الاحكام والمسائل الخلافية إلى أصحابها:

لم ينسب الباقولي بعضاً من الأقوال إلى أصحابها، وكانت ترد عنده بالفاظ مختلفة منها: (ذهب قوم، وقيل، قال الشاعر، وزعم قوم، وقال قوم، جماعة يقولون، وقال بعضهم، ومن النحويين من قال) وقد مرت بعض هذه المسائل في مناقشة العلماء ومحاججتهم، لذا سأقتصر على ذكر مثال واحد:

في باب عطف النسق قال الباقولي: (زعم قوم ان (ليس) يُعطف بها، قال الشاعر:

وإذا جوزيت فرضا، فأجزه ... انما يجزي الفتى ليس الجمل[٦٠]

فـ (الجمل) رفع، عطف على (الفتى)، وهذا من هذا القائل خطأ، لان (ليس) في هذا على بابه، والخبر مضمر، أي: ليس الجمل الذي يجزيه، فحذف الخبر، فاعرفه[٦١]. والقوم الذين زعموا ذلك هم الكوفيون، حيث ذكرهم السيوطي في همع الهوامع: (واثبت الكوفية

العطف بـ (ليس) كـ (لا) فتكون حرفاً واحتجوا بقوله: اين المفر والاله الطالب..... والاشرم المغلوب ليس الغالبُ أي: لا الغالب....)[٦٢].

اغفال نسبة القراءات القرآنية إلى قرائها:

من المأخذ على الباقولي انه لم ينسب كثيراً من القراءات القرآنية إلى قارنيها، وقد اشرتُ إلى ذلك في مبحث القراءات القرآنية، لذلك سأقتصر على ذكر بعض الامثلة القليلة:

١. قال الباقولي في (باب النكرة والمعرفة) وهو يتحدث عن ابن جني: (... بدأ بذكر المضمر، لانه اعرف المعارف، من حيث انه لا يوصف، ولا يُضاف، كما يُضاف غيره... ثم قسم المضمر قسمين منفصلاً ومتصلاً، فالمنفصل قسمان: مرفوع ومنصوب، فالمرفوع للمتكلم (أنا) سواء كان ذكراً أو انثى..... وفي (أنا) لغتان في الوقف انه، وانا، وانا اكثر اعني تبيين الحركة بالالف، وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[٦٣]، ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[٦٤]، اصله انا: فحذف الهمزة، وادغم النون في النون، واثبت الالف في الوصل، اجراءاً للوصل مجرى الوقف...) [٦٥]، وهو نافع يثبت الالف بعد النون في الوصل إذا دخلت على الهمزة في جميع القرآن[٦٦].

٢. ومثله كذلك ما قاله الباقولي في باب الفاعل): (..... وكما لا يجوز: قامت زيد، لم يجز: قامت الزيدون، وإذا كان كذلك، فقول من قال: ان قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾[٦٧]، فيمن قرأ بالتاء، ان التاء محمول على تأنيث (الَّذِينَ) لان (الَّذِينَ كَفَرُوا) جمع و(الَّذِينَ كَفَرُوا): هم الفاعلون، لم يجز، لان (الَّذِينَ) وان كان مبنياً فقد جاء فيه (اللذون) فلا يحمله على تأنيث الجمع...) [٦٨]، والقراء هما: حمزة، والمطوعي[٦٩].

المبحث الثالث

المآخذ على ابن الدّهان (ت٥٦٩ هـ) في شرحه (الغُرّة في شرح اللمع)

أولاً - التعريف بالمؤلف والكتاب:

١- المؤلف:

- اسمه ونسبه: هو سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم وقيل: عصام[٧٠]، بن الفضل بن ظفر بن غلاب المعروف بابن الدهان البغدادي[٧١]. وقد نصّ جماعة من المترجمين ان نسبهُ يرجع إلى الصحابي الجليل ابي اليُسر كعب بن عمرو الانصاري (رضي الله عنه)[٧٢].
- مولده: كانت ولادته ليلة الجمعة الخامس والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ[٧٣].
- وفاته: كانت وفاته (عليه رحمة الله) في الموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ[٧٤].

٢- الكتاب:

تميز كتاب الغُرّة في شرح اللمع لابن الدهّان بمزايا عديدة بوأتهُ مكانة عُليا في انظار العلماء وطلاب العلم، فعكفوا عليه ناهلين مما فيه، ناقلين عنه، قارئيه على المشايخ، وفي أحيان أخرى: مُختصرين له، ومقارنين بينه وبين غيره، قال ابن خلّكان في ذكر مؤلفات ابن الدهان: (وشرح كتاب (اللمع) لابن جني شرحاً كبيراً، يدخُل في مجلدين سمّاهُ (الغُرّة) ولم ار مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب) [٧٥].

ثانياً - المآخذ على ابن الدهان في شرحه (الغُرّة في شرح اللمع):

١- الوهم في نسبة الاقوال:

نسبُ للزجّاج انه يقدر في نحو: انا زيداً غير ضارب (غيراً) بمعنى (لا)، وهذا القول للمبرّد نسبه اليه ابن السرّاج والفارسي[٧٦].

ومن ذلك انه نسب لابن السرّاج منح إجازة الوصف باسم الإشارة، وما في الأصول يخالفه[٧٧]. ونسب للأخفش انه لا يعمل (لات) مُطلقاً، وقد أعملها في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٧٨]، وايضاً نسبَ إلى سيبويه والاخفش انهما يحذفان واو (شنوءة) في النسب، ويُقرّان الضمة، فيقولان: شَنُئِيٌّ[٧٩]. والصحيح ان سيبويه يحذف الواو ويقلب الضمة فتحة[٨٠]. واما الاخفش فقد اختلف النقل عنه، فالفارسي روى عنه انه حذف الواو، كرأي سيبويه[٨١]، واما أبو حيان فقد روى عنه انه ينسب إلى الكلمة على لفظها دون حذف[٨٢]، وقد نبّه على هذا الوهم من ابن الدهّان أبو حيّان[٨٣] والمرادي[٨٤] وابن عقيل[٨٥].

٢- اضطراب المنهج في الموقف من الخلاف:

عُني ابن الدهان بذكر الاقوال في كل مسألة، الا انه صدف عن ذكر قول للكوفيين معتذراً بان كتابه كتاب اختصار. والحقيقة ان كتابه هذا لا يُعد مختصراً، الا ان كان اختصاره بالنسبة إلى شرحه للايضاح، وقد اهال في الغُرة إلى (كتابه الكبير) [٨٦]، ولعله يعني به شرح الايضاح، فقد ذكر المترجمون انه شرح الايضاح بثلاث وأربعين مجلدة، في حين انهم وصفوا الغُرّة بانه ثلاث مجلدات[٨٧].

فإذا ثبت انه (كتاب اختصار) وان القول الضعيف ينبغي الا يثبت فيه، طالعنا في موضع اخر، ينص على ضُعف القول ثم يورده، قال: (الخلاف في اعراب الأفعال قد سبق ذكره، وللكوفيين في اعرابه قولان لا نشتغلُ بهما لوهنهما، احدهما: انها أُعربت لما دخلت عليها المعاني المختلفة، ووقعت على الأزمنة الطويلة، والثاني: انها وقعت بين الاسم والاداة فأشبهُ من الأداة انه لا يلزم المعنى في كل الحالات، واشبه من الاسم وقوعه على كل دائم الفعل، وهذان القولان لا يُلتفت اليهما) [٨٨].

٣- الإحالة إلى غير كتاب الغُرّة:

قال في مسألة اصل المشتقات: (هذا موضع تجاذبه الخلاف بين الفريقين وقد بيّنا الحجة لكل واحد منهما في غير هذا الكتاب، ولا بد من ذكر شيء مُختصر هُنا) [٨٩]. وقال في حديثه عن الكُنى: (والتركيب كمفرده فيه، وقد ذكرنا منه شيئاً كثيراً في كتابنا الكبير) [٩٠].

٤- الخلل في الأسلوب:

- استعمال مفردات غريبة، كاستعماله (معذوق) بمعنى: مربوط، قال: (وذلك ان كُلّ واحد منها معذوق بالاخر، لا يصحّ انفصالهُ عنه) واستعمل (ينتخل) بمعنى: يصفو، قال: (.... جاءني زيدٌ أو عمروٌ، يتجوز في هذا ان يكون الكلام معنى صدره على الاخبار، ثم جئت بأو فسارَ الشك من الثاني إلى الأول.... ويجوز يكون صدر الكلام معنى على الشك، فينتخِلُ في اليد منهما معنى احدهما) [٩١].
- الخطأ في التركيب: من ذلك تكرار (بين) مع إضافة الأولى إلى الاسم الظاهر، قال (فجمع بين (نا) وبين (من))[٩٢]. والصواب ان يُقال: بين (نا) و(من) [٩٣].

ومثله ايضاً قوله: (الظرف وحرف الجر قد اتسع فيها غاية الاتساع ففصل بهما بين المضاف والمضاف اليه وبين حرف الجر وما جُرّ به) (٩٤). وقال: (انا وقعت (غيرُ) في الكلام ليفصل بها بين ما اضيف اليه وبين ما وقعت صفة له) (٩٥).

- التعبير بما يوهم التناقض: ومن امثلة ذلك قوله في باب الاستثناء: (والنحاة مُجمعون على انه لا يجوز تقديم (الا) على العامل والمستثنى منه معاً، في حال، كقولك: إلا زيداً قام القومُ، وذلك لانهم شبهوها بالواو في باب المفعول معه، وبينهما فرقٌ، لان الواو في ذلك الباب منقولة عن باب لا تتقدم فيه، وليست (إلا) هنا كذلك، وذكر السيرافي عن الكسائي اجازته قال: تقول: إلا طعامك ما أكل زيدٌ شيئاً) (٩٦). فقوله اولاً: (النحاة مجمعون) صريح في ان المسألة مسألة اجماع ولكنه جاء بعده بكلام مُناقض، فقال اخراً: (وذكر السيرافي عن الكسائي اجازته).

ومن ذلك ايضاً انه لما تحدث عن العامل في المبتدأ، ذكر الاقوال في ذلك، ثم قال: (فجملة القول في العامل في المبتدأ خمسة اقوال...) (٩٧). ثم تحدث عن الاقوال الثلاثة الأولى بشيء من التفصيل، وذكر مسائل لم يذكرها قبل الاجمال، ثم بعد ذلك ذكر القولين الرابع والخامس وأضاف سادساً: (والقول الرابع هو قول الكوفي، والقول الخامس هو القول الاخر للكوفي، وفيه قولٌ سادس: وهو انما ارتفع بالاخبار عنه، وهذا فاسد لان اسم (ان) مخبر عنه وهو منصوب) (٩٨). فادعاء الاجمال نقضه بتفصيل القول في الاقوال الثلاثة واضافة قول سادس مناقض لحصرها بالخمسة.

المبحث الرابع

المآخذ على ابن الخباز (ت٦٣٨ هـ) في شرحه (توجه اللمع)

أولاً - التعريف بالمؤلف والكتاب:

١- المؤلف:

- اسمه ونسبه: هو احمد بن الحسين بن احمد بن معالي بن منصور بن على المعروف بابن الخباز الاربلي الموصلي النحوي الضرير أبو العباس شمس الدين(٩٩).
- مولده: ولد بالموصل في اليوم الثامن عشر من جمادي الأول سنة تسع وثمانين

وخمسمائة هجرية[١٠٠].

- وفاته: توفي ابن الخباز في سنة تسع وثلاثين وستمائة، ذكر ذلك ابن الشعار الموصلي (ت٦٥٤ هـ)[١٠١]، وتابعه على ذلك اكثر أصحاب التراجم[١٠٢].

٢- الكتاب:

يُبين لنا ابن الخباز في مقدمة كتابه الأسباب والدواعي التي حفّزته على تأليف هذا الكتاب فيقول: (اما بعد فان جماعة من حُفاظ كتاب (اللمع) في النحو لابي الفتح عثمان ابن جني (رحمه الله) اطعمهم فيه صُغر حجمه، وايهم منه عدم فهمه أو ذلك لان الكتب المصنوعة لتفسيرة منها الكبير المُمل ومنها الصغير المُبخِل، والمتوسط بينهما اما يفقد واما يقل، فضمنتُ لهم املاءً مختصراً، وهذا الكتاب - يريد كتاب (توجيه اللمع) - يشتمل كل الأبواب التي اشتمل عليها كتاب اللمع لانه شرح له) [١٠٣].

من الامثلة على استطراده ما ذكره بعد استدلاله بشاهد شعري في باب النداء، وهو قول جرير[١٠٤]:

فما كعبُ بن مامةَ وابن سُعْدَى ... بأجودِ فيكَ يا عُمرُ الجَوّادَا

قال ابن الخباز مستطرداً: (وكعب بن مامة من الاجواد المشهورين، وكان سبب وفاته إيثاره بالماء رفيقه على نفسه، وابن سُعَدى: هو اوس بن حارثة بن لام مدحه بشر فقال[١٠٥]:

إلى آوس بن حارثة بن لأم ... ليقضي حاجتي فيمن قضاها

فما وطئ الحصا مثلُ ابن سُعدى ... ولا لِبسَ النّعال ولا احتذاها

واستطرد ابن الخباز قد يصل إلى صفحات طويلة، كما في باب الموصول والصلة، إذ ذكر فيه عشرين مسألة في فن الأخبار بالذي والالف واللام، إذ قال: (واعلم ان ابا الفتح[١٠٦]، قد اشار بهذه المسائل الثلاث التي هي القائم اخواهما الزيدان، والقائمة اخته زيد، والذاهب اخوها هند، إلى باب من النحو بديع المعاني، رصين المباني، يسميه النحويون: (باب الاخبار بالذي والالف واللام)..... وقد رأيت ان لا اخلي هذه الاملاء من هذا الفن، فأحببتُ ان اذكرُ منهُ نبذاً يسيرة تكون للناظر فيها اماماً بها يقتدي، ونجماً به يهتدي، يستعين بها على تفريع مسائله، وان كانت شفافة لا تبل اللّهاة بالنسبة إلى ما ذكرهُ

العُلماء في فن الاخبار بالذي والالف واللام، وقد جعلت ما ذكرته عشرين مسألة.....). ثُم ذكر هذه المسائل، والتي بَلغت ثماني صفحات[١٠٧].

المأخذ على الباقولي في شرحه (شرح اللمع):

والمأخذ التي وقع فيها الباقولي منها علمية واخرى منهجية، ومن اهم المأخذ التي تُسجل عليه:

١- مع ابي عمر الجرمي:

ذهب ابو عمر الجرمي إلى ان (المفعول له) لا يكون الا نكرة[١٠٨]. فردّ الباقولي، بانه يكون نكرة ومعرفة.

واحتج على ابي عمر، ونقض قوله بالشواهد الاتية:

- قال الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١٠٩]، فـ (حَذَرَ الْمَوْتِ) معرفة لإضافته.
- قال حاتم الطائي:

واغفر عوراء الكريم، إدّخارَهُ ... واعرض عن شتم اللّئيم تكرُّما

فـ (إدخاره) مفعول له، وهو معرفة لاضافته.

- ثم ان الباقولي لم يكتف بذلك، بل اشكل على نفسه في ان يكون المصدر مضافاً اضافة غير محضة، فهو مضاف، ولكن في تقدير الانفصال، كما هو في اسم الفاعل العامل، نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[١١٠]، فـ (مُمطِرُ) مضاف ولكنه ليس بمعرفة، لان اضافته في تقدير الانفصال، والتقدير: هذا عارض ممطر إيانا، فـ (نا) مفعول به لـ (مُمطِرُ).

ودفع الباقولي هذا الإشكال، بان هذا اسم الفاعل جائز، لان اسم الفاعل، دالاً على الحال والاستقبال، مُجازٍ للفعل المضارع في حركاته وسكناته، نحو: ضارب ويضرب، ومنطلق وينطلق[١١١]، فاضافته تكون في تقدير الانفصال.

واما المصدر فلا يجوز ذلك فيه، وان كان يعمل بالشبهة الفعلية، لانه غير مجار للفعل، لا في حركاته، ولا في سكناته فـ (ادخار) غير مجارٍ لـ (يدّخر).

- وراح الباقولي يزيد من ادلته على مجئ المصدر معرفة، فأورد شاهداً اخر تعرّف فيه المصدر بالالف واللام، لا الاضافة، إذ قال: (ثم هذا الكلام)[١١٢]، لا يصح من ابي عُمر.

وقد قال قريط بن أنيف العنبري:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا ... شدّوا الاغارة، فرسانا، وركبانا

فـ (الاغارة) مفعول له، وهو معرفة، وليس مفعولاً به، لان (شدّوا) فعل لازم، بدليل قول الاخر:

وانذُر ان لقيت بان أشِدّا .....[١١٣]

٢- مع أبي اسحاق الزّجاج:

ذهب ابو اسحاق الزّجاج إلى ان (مُفْعَلاً) و(مَفْعَلاً) نحو: (مُغَارٍ) و(مثوى) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات.

غير ان الزّجاج قال في قول تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾[١١٤]، قال: ان (خَٰلِدِينَ) منصوب على الحال، والعامل فيه (مَثْوَى)، بعد ان ذكر ان (مَثْوَى) هو المكان[١١٥].

تتبع الباقولي ذلك في (شرح اللمع) وابطله بقوله:

- ان الزّجاج قد ناقض نفسه، لانه قال: (ان (مُفْعَلاً) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات)[١١٦].
- ان (خَٰلِدِينَ) حال من المضاف اليه، وهو الكاف والميم في (مَثْوَىٰكُمْ) فهو كقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[١١٧].
- ان العامل في الحال معنى الاضافة، وامتزاج بعض الكلام ببعض، فـ (مُصبِحِينَ) حال من (هَٰؤُلَاءِ).

- أو يكون (خالدين) حالاً من المصدر دون المكان، والتقدير: قال النار ذات ثوائكم خالدين فيها.

وبعد هذا الرّد المبني على المسلمات في هذا الفن، عند الزّجاج وغيره، قال الباقولي واثقاً مما قال: (وإذا تتبعت فليكُن هكذا)[١١٨].

٣- مع أبي علي الفارسي:

ذهب ابو على الفارسي إلى ان (عاليْهمُ) بإسكان الياء من قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾[١١٩]، مبتدأ و(ثِيَابُ سُندُسٍ) خبره[١٢٠]. وصحّ ان يكون مبتدأ، وهو مفرد، وخبره جماعة، لان اسم الفاعل في موضع الجماعة.

ذهب الباقولي إلى ان (عَالِيَهُم) وصف لـ ﴿وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ ويرتفع (ثِيَابُ سُندُسٍ) خبره، كما قاله ابو على الفارسي في الحجة، لكونه جارياً وصفاً على (وِلدَان) وان قال هو[١٢١] كقوله: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، لم يصح ذلك[١٢٢].

وذهب ايضاً إلى ان (عَلِيَهُم) بالنصب حال من (وِلدَان مُخَلَّدُونَ) أو من (الهاء والميم) في (عَلِيَهُم).

أقول ان الباقولي لم تيأمّل في سياق هذه الاية، وما اكتنفها من الأي، فوقع في اوهام شتى، وجلاء ذلك:

١. ان (عاليهم) بالنصب حال، ولكن ليس من (عَلِيَهُم) في: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ) وانما من الضمير العائد إلى المؤمنين الذين وصف الله نعمته عليهم في الآيات السابقة.

٢. ان (عاليهم) باسكان (الياء) لا يقع وصفاً لـ (وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ) كما قال به الباقولي، بل هو ظرف بمعنى (فوق)، ولذا بَطُل قوله: (وهو لا يتعرّف بالاضافة)[١٢٣] إذ عنده هو اسم فاعل معتمد، على تقدير الانفصال.

٣. انّ مجيء اسم الفاعل المفرد بمعنى الجماعة، قد ورد في افصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، وقال: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[١٢٤]، فجاء (سامرٍ) بمعنى(سُمّرٍ) [١٢٥]، و(دَابِرُ) بمعنى (جميعٍ) [١٢٦].

وجاء في الشعر:

الا ان جـــيراني العشـــية رائـــحِ دعتـــهمُ دواعٍ مـــن هـــوى ومَنَـــادِحُ[١٢٧]

وقال ذو الرمة:

وكـم عَرّسـتُ بعـد السُّـرى مـن مُعـرّسٍ بـه مـن عزيـف الجـنّ اصـوات سـامِرِ

فجاء (سامر) بمعنى (الجمع) فاذا ثبت ذلك فقد بَطُل قول الباقولي: (ولو كان (ثِيَابُ سُندُسٍ) مبتدأ، و(عاليهم) خبره، لم يجز، لان (عاليهم) مفرد، فلا يكون خبراً للجمع).

١. ان (عاليهم) بالاسكان لا يقع وصفاً لـ (وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ) لان (الولدان المخلدين) هم من جملة ما أخدم الله به المؤمنين، فَهُم من نعمَ الله على المؤمنين، فبقي ان يكون ظرفاً بمعنى (فوق) و(الهاء) فيه تعود على المؤمنين المذكورين في الايات قبل.

٢. وعندما يكون (عاليهم) بالاسكان (ظرفاً) فيكون اعرابه عند ذاك خبراً مقدّماً و(ثِيَابُ سُندُسٍ) مبتدأ مؤخراً. والتقدير: ويطوف عليهم ولدان مخلدون فوقهم ثياب سندسٍ

٣. أوّل الباقولي (عاليهم) بالاسكان بـ (يعلوهم)[١٢٨] فبقي على سهوه في ارادة الصفة و(يعلوهم) عندي يبقى حالاً، صاحبه الابرار المثابرون اللذين سبق مدحهم والثناء عليهم هذه الاية، واستمر بعدها دون الولدان المخلدين.

اغفال نسبة الاقوال في الاحكام والمسائل الخلافية إلى أصحابها: لم ينسب الباقولي بعضاً من الاقوال إلى اصحابها، وكانت ترد عنده بالفاظ مختلفة منها: (ذهب قوم، وقيل، قال الشاعر، وزعم قوم، وقال قوم، جماعة يقولون، وقال بعضهم، ومن النحويين من قال) وقد مرّت بعض هذه المسائل في مناقشة العلماء ومحاججتهم، لذا سأقتصر على ذكر مثال واحد:

١- في باب (عطف النسق) قال الباقولي: (زعم قوم ان (ليس) يُعطف بها، قال الشاعر:

وإذا جوزيت فرضاً، فأجزه انما يجزي الفتى، ليس الجمل[١٢٩]

فـ (الجمل) رفع، عطف على (الفتى)، وهذا من هذا القائل خطأ، لان (ليس) في هذا على بابه، والخبر مضمر، أي: ليس الجمل الذي يجزيه، فحذف الخبر، فاعرفه) [١٣٠].

والقوم الذين زعموا ذلك هم الكوفيون، حيث ذكرهم السيوطي في همع الهوامع: (واثبت الكوفية العطف بـ (ليس) كـ (لا) فتكون حرفاً واحتجوا بقوله: اين المفر والاله الطالب..... والاشرم المغلوب ليس الغالبُ أي: لا الغالب...) [١٣١].

الخاتمة:

ومن ابرز النتائج التي استخلصتها من هذا البحث:

١. اهتم الشريف الزيدي الكوفي في شرحه (البيان في شرح اللمع) باصول النحو وادلته العقلية والتعلية، فاحتج بالادلة السماعية كافة، واحتج بالقياس النحوي، وإتّكأ عليه في مختلف مسائل كتابه، وبرع في استخدامه وتطبيقه، واعتدّ بالتعليل كدليل من الأدلة النحوية، وتنوعت علله التي كان يفسّر بها الكثير من ظواهره النحوية.

٢. أولى الشريف الزيدي شواهده القرآنية وقراءتها اهتماماً في احتجاجه بها، وقدّمها على شواهده الشعرية.

٣. لم يلتزم جامع العلوم الاصفهاني في شرحه (شرح اللمع في النحو) التسليم بما جاء في (اللمع) لابن جني ل كان ينتقد ويعترض إذا وجد لذلك سبيلا، فلم يكون اسير التقليد، بل كان ذا شخصية علمية راقية وانتقد ابن جني واستدرك عليه وكان له آراء متميزة انفرد بها.

٤. اعترض ابن الخباز في شرحه (توجيه اللمع) على منهج ابن جني في تعريبه لموضوعات (اللمع) في موضعين.

٥. يُعد كتاب سيبويه المصدر الأول لشراح اللمع موضوع البحث، وتصدرت مصادر البصريين المرتبة الأولى ثم جاءت بعدها مصادر الكوفيين.

٦. الناظر لشرح ابن الدّهان (الغُرّة في شرح اللمع) يجد من اهم ميزاته عدم الاستطراد في موضوع اجنبي وندرته في مسائل ذات علاقة بالموضوع.

٧. سيطرة فكرة الضبط والدقة على عقلية ابن الدّهان فإتسم شرحه بمظاهرها من شدة العناية بالاصول النحوية، وتتبع المسموع في مصادره.

هوامش البحث

(١) ينظر: الشريف الزيدي، البيان، ص٢، ٣١٩

(٢) القفطي، انباه الرواة على انباء النحاة، ج٢، ص٣٢٤.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مجلد ١٢، ص٦٩٥.

(٤) ابن عسكر، تاريخ مدينة دمشق، ج١٢، ص٦٩٥.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، ج١٨، ص٤٢.

(٦) السمعاني، الانساب، ج٦، ص٣٤١.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، ج١٨، ص٤٢.

(٨) ابن الانباري، نزهة الالباء في طبقات الادباء، ص٣٩٩.

(٩) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٥٦.

(١٠) سورة الأعراف، الاية: ١٨٦.

(١١) سورة الانعام، الاية: ١١٠.

(١٢) ابن مجاهد، السبعة، ص٢٩٨.

(١٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٩٠.

(١٤) سورة الانعام، الاية: ٩١.

(١٥) سورة الزمر، الاية: ١٦.

(١٦) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٨.

(١٧) البناء، احمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، ج٢، ص٤٢٨.

(١٨) ديوان الفرزدق، ج١، ص٢١٤، وابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٩٥.

(١٩) ديوان رؤية، ص١١٨، وابن الانباري، الانصاف، ج٢، ص٦٢٨.
(٢٠) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٧٣.
(٢١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١٣٤.
(٢٢) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٦٩.
(٢٣) بلغ عدد الابيات الشعرية التي لم ينسبها إلى قائلها ثمانية وستين بيتاً والرجز نحو خمسة عشر.
(٢٤) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٤.
(٢٥) المصدر نفسه، ص٤٢٦.
(٢٦) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٨٥.
(٢٧) سورة سبأ، الاية: ٣١.
(٢٨) سيبويه، الكتاب، ص٥٠٩.
(٢٩) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١٤٩٢.
(٣٠) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٠١.
(٣١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢١.
(٣٢) الشريف الزيدي، البيان، ص١٥.
(٣٣) المصدر نفسه، ص٤٧٠.
(٣٤) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الادباء، ١٧٣٦/٤.
(٣٥) إبراهيم أبو عبارة، مقدمة تحقيق شرح اللمع للباقولي، ص٥٥.
(٣٦) الدالي: مقدمة تحقيق كشف المشكلات وايضاح المعضلات، ص١٠.
(٣٧) المصدر نفسه، ص١١.
(٣٨) حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، كشف الظنون، ٤٩٣/٢.
(٣٩) شرح اللمع لجامع العلوم الباقولي، ٢٠٠ - ٢٠١.
(٤٠) سورة البقرة: الاية: ١٩.
(٤١) سورة الاحقاف: الاية ٢٤.
(٤٢) المغني: ٤٥٨/٢.
(٤٣) أي كلام ابي عمر الجرمي في وجوب تنكير المفعول له.
(٤٤) شرح اللمع للباقولي: ٢٠١.
(٤٥) سورة الانعام: الاية ١٢٨.
(٤٦) شرح اللمع للباقولي: ١٦٧.
(٤٧) المصدر نفسه: ١٩٧، وينظر: مجمع البيان: ٣٦٥/٤.
(٤٨) سورة الحجر: الاية ٦٦.

(٤٩) شرح اللمع للباقولي: ١٩٨.
(٥٠) سورة الانسان: الاية ٢١.
(٥١) شرح اللمع للباقولي: ١٦٧.
(٥٢) أي أبو على الفارسي.
(٥٣) الجواهر: ٥٣٢/٦.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) سورة المؤمنون: الاية ٦٧.
(٥٦) سورة الانعام: الاية ٤٥.
(٥٧) التاج (سمر): ٧٢/١٩ – ٧٣.
(٥٨) المصدر نفسه (دبر): ٢٦١/١١.
(٥٩) مجمع البيان: ١٠ / ٤٠٩.
(٦٠) البيت من الرحل لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١٤١.
(٦١) شرح اللمع للباقولي: ٢٦٨.
(٦٢) همع الهوامع للسيوطي: ٢١٧/٣.
(٦٣) سورة البقرة: الاية ٢٥٧.
(٦٤) سورة الكهف: الاية ٣٨.
(٦٥) شرح اللمع للباقولي: ٢٧٣ – ٢٧٤.
(٦٦) السبعة: ١٨٨، واعراب القرآن النحاس: ١/ ٢٨٤، والنشر: ٢٣١/٢.
(٦٧) سورة ال عمران: الاية ١٧٨.
(٦٨) شرح اللمع للباقولي: ١٣٣.
(٦٩) معاني القران واعرابه للزّجاج: ٥٠٧/١، واعراب القرآن للنحاس: ٣٧٩/١.
(٧٠) ينظر: معجم الادباء، ١٣٦٩/٣.
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) البلغة، ١٠٤.
(٧٣) ينظر: مسالك الابصار ٧٦/٧.
(٧٤) ينظر: معجم الادباء ١٣٦٩/٣، والوافي بالوفيات ١٥٧/١٥.
(٧٥) وفيات الاعيان ٣٨٢/٢.
(٧٦) ينظر: الغُرّة، ٢٢٦ – ٢٢٧.
(٧٧) المصدر نفسه ٦٩١.
(٧٨) سورة ص: الاية ٣، وينظر: الغُرّة: ٢٩٢.

(٧٩) ينظر: الغُرّة: ٢٣١.
(٨٠) ينظر: الكتاب ٣٣٩/٣.
(٨١) ينظر: العضديات، ٣١.
(٨٢) ينظر: الارتشاف ٦١٤/٢.
(٨٣) المصدر نفسه.
(٨٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٦/٣.
(٨٥) ينظر: المساعد ٣١٦/٣.
(٨٦) ينظر: الغُرّة: ٥٤.
(٨٧) ينظر: معجم الادباء ١٣٧١/٣.
(٨٨) الغُرّة: ٥٨.
(٨٩) الغُرّة: ص٣٠٠.
(٩٠) نفس المصدر، ص٢١.
(٩١) الغُرّة: ٧٩٣.
(٩٢) المصدر نفسه: ٦٥٢.
(٩٣) ينظر: درة الغواص، ١٠١.
(٩٤) الغُرّة: ٢١٥.
(٩٥) المصدر نفسه، ٥٣٣ - ٥٣٤.
(٩٦) الغُرّة: ٥٠٢.
(٩٧) الغُرّة: ٢٤.
(٩٨) الغُرّة: ٢٤.
(٩٩) الاعلام، خير الدين الزركلي، ج١، ص١١٤.
(١٠٠) قلائد الجمان، ابن الشعار، ج١ ص٢٥٤.
(١٠١) ينظر: قلائد الجمان ٢٥٤/١.
(١٠٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٥٩/٦.
(١٠٣) توجيه اللمع، ص٣٣.
(١٠٤) ديوان بشر بن ابي خازم: ٢٢٢.
(١٠٥) توجيه اللمع: ٣٢٤.
(١٠٦) ينظر: اللمع: ٣٠١.
(١٠٧) توجيه اللمع: ٥٠٥ - ٥١٣.
(١٠٨) شرح اللمع للباقولي: ٢٠٠ - ٢٠١.

(١٠٩) سورة البقرة: الاية ١٩.
(١١٠) سورة الاحقاف: الاية ٢٤.
(١١١) المغني: ٤٥٨/٢.
(١١٢) أي كلام ابي عمر الجرمي في وجوب تنكير المفعول له.
(١١٣) شرح اللمع للباقولي: ٢٠١.
(١١٤) سورة الانعام: الاية ١٢٨.
(١١٥) شرح اللمع للباقولي: ١٩٧.
(١١٦) المصدر نفسه: ١٩٧، وينظر: مجمع البيان: ٣٦٥/٤.
(١١٧) سورة الحجر: الاية ٦٦.
(١١٨) شرح اللمع للباقولي: ١٩٨.
(١١٩) سورة الانسان: الاية ٢١.
(١٢٠) شرح اللمع للباقولي: ١٢٧.
(١٢١) أي: أبو على الفارسي.
(١٢٢) الجواهر: ٥٣٢/٢.
(١٢٣) المصدر نفسه.
(١٢٤) سورة المؤمنون: الاية ٦٧.
(١٢٥) سورة الانعام: الاية ٤٥.
(١٢٦) التاج (سمر): ٧٢/١٢ – ٧٣.
(١٢٧) المصدر نفسه: (دبر): ٢٦١/١١.
(١٢٨) مجمع البيان: ٤٠٩/١٠.
(١٢٩) البيت من الرحل: للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ١٤١.
(١٣٠) شرح اللمع للباقولي: ٢٦٨.
(١٣١) همع الهوامع للسيوطي: ٢١٧/٣.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم

١. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن على، المنتظم في تاريخ الملوك والأمُم، تحقيق د. محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر، راجعه وصححه نعيم زرزو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٢. ابن الخباز، احمد بن الحسين، توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، تحقيق: د. فايز زكي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ه - ٢٠٠٢م.

٣. ابن الدّهان، سعيد بن مبارك، الغُرّة في شرح اللمع، تحقيق د. فريد عب دالعزيز الزامل، دار التدمرية للنشر والتوزيع (د.ت).

٤. ابن السرّاج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٤٠٢ه - ١٩٨٢م.

٦. ابن جني، عمرو بن عثمان أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت).

٧. ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن عزامه، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ه.

٨. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، ج١، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٤ه.

٩. الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، اسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطارن مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧ ه - ١٩٥٧م.

١٠. الاندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. مصطفى النحاس، ج١، مطبعة النسر الذهبي، ط١، ١٩٨٤م، ج٢، ج٣، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧ - ١٩٨٩م.

١١. البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، طبع في وكالة المعارف، استانبول ١٩٥١م.

١٢. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٣. الحربين محمد خليل، شرح اللمع، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، باشراف أ.د. قيس إسماعيل الاوسي ٢٠٠١م.

١٤. حسن، رعد كريم، توجيه اللمع لابن الخباز دراسة لغوية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة ديالى، باشراف أ.د. مكي نومان الدليمي ٢٠٠٨م.

١٥. الحموي، ياقوت، معجم الادباء، راجعته وزارة المعارف العمومية، مطبوعات دار المأمون، القاهرة (د.ت).

١٦. الزامل السليم، فريد بن عبد العزيز، الفكر النحوي عند ابن الدّهان، رسالة دكتوراه في النحو والصرف، باشراف أ.د. تركي بن سهر العتبي، ١٤٣٠ه - ١٤٣١ه.

١٧. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد ابي الفضل، مطبعة دار المعارف، مصر، ١٣٩٢ه - ١٩٧٣م.

١٨. الزبيدي، عبد اللطيف بن ابي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.

١٩. السمعاني، ابي سعيد، الانساب، تحقق: عبد الله عمر البارودي، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨م.

٢٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٢١. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٢. الشريف الكوفي الزيدي، عمر بن إبراهيم، البيان في شرح اللمع، تحقيق، د. علاء الدين حمويه، ط١، عمان، دار عمار، ١٤٢٣ه.

٢٣. الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٤. الفارسي، أبو على الحسن بن احمد، الايضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، مطبعة دار التأمين، مصر، ط١، ١٣٨٩ه - ١٩٦٩م.

٢٥. القفطي، على بن يوسف، انباه الرواة على انباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥٢م.

٢٦. الكبتي، محمد بن شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: احسان عباس، دار الثقافة، مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

٢٧. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، طبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٠م.

٢٨. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، تحقيق: أ.د. عبد الرحمن على سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٢ه.

٢٩. الموصلي، كمال الدين أبو البركات، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٤م.

٣٠. الهلّيان، امل محمد جضعان، جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللمع لابن جني، رسالة ماجستير، باشراف أ.د. على البواب، جامعة ال البيت، قسم اللغة العربية، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٩م.